



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية الآداب

E-ISSN: 2663-8118 P-ISSN: 2074-9554

مجلة آداب الفراهيدي

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية الآداب
جامعة تكريت

المجلد (١٤) العدد (٤٩) آذار ٢٠٢٢ م، القسم الأول

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق - بغداد ١٦٠٢ لسنة ٢٠١١



The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Tikrit University
College of Arts

E-ISSN: 2663-8118 P-ISSN: 2074-9554

Journal of Al - Farahidi Arts

A Quartly Academic Journal Of The College of Arts
Tikrit University

Vol (14) No (49) March 2022, First Part

Deposit number at Books and Documents
House - Baghdad 1602 of 2011





جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن كلية الآداب
بجامعة تكريت

الترقيم الدولي للطباعة الورقية: ٩٥٥٤ - ٢٠٧٤

الترقيم الدولي للنشر الإلكتروني: ٨١١٨ - ٢٦٦٣

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: ١٦٠٢ لسنة: ٢٠١١

المجلد (١٤) العدد (٤٩) آذار ٢٠٢٢ القسم الأول

رئيس التحرير

مدير التحرير

أ.د. سعد سلمان عبد الله المشهداني

أ.د. نافع حماد محمد

هيئة التحرير:

١. أ.د. تيسير احمد أبو عرجة | جامعة البترا / كلية الاعلام - الأردن
٢. أ.د. صالح بن عبد الله بن عبد المحسن | جامعة ام القرى / كلية الدعوة وأصول الدين السعودية
٣. أ.د. محمود سليمان علم الدين | جامعة القاهرة / كلية الاعلام - مصر
٤. أ.د. يحيى بن احمد بن محمد آل سعد | جامعة ام القرى / كلية الدعوة وأصول الدين السعودية
٥. أ.د. منجد مصطفى بهجت | الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا
٦. أ.د. حنان رضا عبد الرحمن | الجامعة المستنصرية / كلية الآداب - العراق
٧. أ.د. صفاء مجيد عبد الصاحب | جامعة الكوفة - العراق
٨. أ.د. محسن عبود كشكول | الجامعة العراقية / كلية الاعلام - العراق
٩. أ.د. مجيد خير الله الزامل | جامعة واسط - العراق
١٠. أ.د. خليل خلف حسين | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق
١١. أ.د. صلاح ساير فرحان | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق
١٢. أ.د. مهند احمد حسن | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق
١٣. أ.م. د. داليا خليل مزهر | وزارة التربية والتعليم العالي - لبنان
١٤. أ.م. د. ياسر محمد عبد الرحمن طرشاني | جامعة المدينة العالمية / كلية العلوم الإسلامية ماليزيا
١٥. أ.م. د. إخلاص محمود عبد الله | جامعة الموصل / كلية الآداب - العراق
١٦. أ.م. د. أسماء عبد الله غني | جامعة بغداد / كلية الآداب - العراق
١٧. أ.م. د. خديجة أدري محمد | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق
١٨. أ.م. د. عدنان عطية محمد | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق
١٩. أ.م. د. فواز نصرت توفيق | جامعة تكريت / كلية الآداب - العراق

شروط النشر:

١. ان يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ منه مع نسخة على قرص ليزري (CD).
٢. ان لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) صفحة ولا تقل عن (١٥) صفحة من الحجم العادي (A4) ويستثنى من ذلك النصوص المحققة على ان يدفع الباحث مبلغ (١٠) عشرة الاف دينار عن كل صفحة إضافية إذا كان البحث يزيد عن ٢٥ صفحة للبحوث داخل العراق و٨ دولارات امريكي للبحوث خارج العراق.
٣. يمكن ان يكون البحث جزءاً من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه التي أعدها الباحث على ان يلتزم الباحث بوضعه على قالب المجلة واستكمال المعلومات المطلوبة باللغتين العربية

والانكليزية، وألا يكون قد سبق نشره على أي نحو كان أو تم إرساله للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الباحث بذلك خطياً.

٤. أن يكون البحث ضمن الاختصاصات الانسانية ومن ضمن ابواب المجلة الستة الثابتة.
٥. كل بحث يجب ان يشمل على أحد المراجع الاجنبية، واعتماد مجلة آداب الفراهيدي كمصدر للاقتباس (مصدرين على الاقل)، تكون نسبة ٥٠٪ من مصادر البحث حديثة النشر وتقع ضمن السنوات العشرة الأخيرة.

٦. يعطى الباحث مدة أقصاها أسبوعين لإجراء التعديلات على بحثه ان وجدت، وللمجلة بعد ذلك الغاء الملف البحثي تلقائياً في حال تجاوز المدة المذكورة اعلاه.

٧. يخطر أصحاب البحوث بالقرار حول صلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تأريخ وصوله لهيئة التحرير.

٨. لا ترد الأبحاث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

٩. يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المقررة والبالغة ١٠٠ ألف دينار عراقي داخل العراق إذا كان عدد صفحاته اقل من (٢٥) صفحة وما زاد عن ذلك يدفع الباحث مبلغ (١٠) الاف دينار عن كل صفحة اضافية و ١٠٠ دولار أمريكي خارج العراق إذا كان عدد صفحاته اقل من (٢٥) صفحة وما زاد عن ذلك يدفع الباحث مبلغ (٨) دولار عن كل صفحة اضافية وكذلك دفع مبلغ ٢٠ دولار لعمل استلال الكتروني للبحث.

١٠. يطبع البحث ببرنامج (Word)، وتوضع الرسوم أو الاشكال - إن وجدت - في مكانها من البحث على أن تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.

١١. أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والاملائية.

١٢. يجب اتباع الأصول العلمية والقواعد المرعية في البحث العلمي.

١٣. يجب أن تكون الخطوط كالاتي:

• اللغة العربية: نوع الخط (Simplified Arabic) حجم الخط (١٤).

• اللغة الانكليزية: نوع الخط (Times New Roman) حجم الخط (١٤).

١٤. عمل الهوامش يكون بنظام تلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث، ويكون الترقيم مستمراً، مع التدقيق في تسلسل الترقيم.

مجالات النشر:

١. البحوث العلمية: تنشر المجلة البحوث العلمية الأصلية والمخطوطات المحققة في مجال العلوم الإنسانية.

مجلة آداب الفراهيدي

٢. المؤتمرات والندوات العلمية: تنشر المجلة بحوث المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعربية والعالمية والتي عقدت حديثاً في مجال العلوم الإنسانية وضمن ابواب المجلة الستة الثابتة.

ملاحظات النشر:

١. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة.
٢. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.
٣. تستبعد المجلة أي بحث مخالف لقواعد النشر أو الذي يرفض من قبل الخبراء.
٤. يعطى الباحث نسخة مسئلة من بحثه.

العنوان البريدي:

جمهورية العراق، محافظة صلاح الدين، مدينة تكريت | جامعة تكريت، كلية الآداب،
مجلة آداب الفراهيدي.

معلومات الاتصال

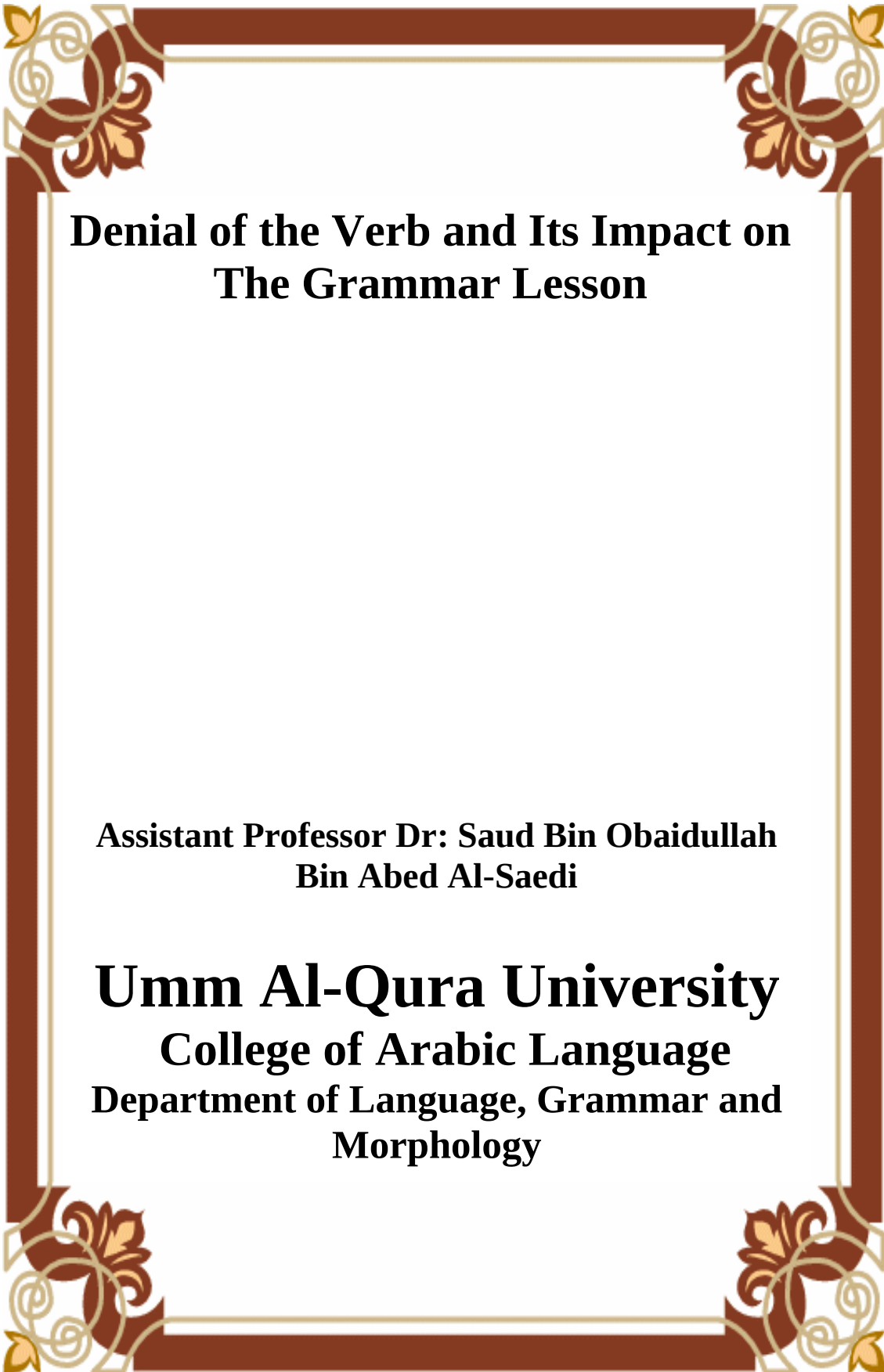
<http://www.jaa.tu.edu.iq> jaa@tu.edu.iq dr.saadsalman@tu.edu.iq

المحتويات

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
		من	الى
بحوث ودراسات اللغة العربية وآدابها			
١	التقلبات الصرفية لمادة (ولد) في القرآن الكريم ودلالاتها	أ. م. د. كاظم جواد عبد	٢٥
٢	تنكير الفعل وأثره في الدرس النحوي	د. سعود بن عبيد الله بن عابد الصاعدي	٤٧
٣	دلالات أسلوب الاستفهام في شعر خزعل الماجدي - دراسة فنية	م. م. محمد شكر محمود	٦٢
البحوث والدراسات التاريخية والآثارية			
٤	الصحابي الجليل المقدم بن معد يكرب الكندي (عليه السلام) وأثره في الاسلام	أ. م. عبد الله علي سعود	٧٨
٥	الورق دوره في الحضارة الاسلامية حتى العصر المملوكي	م. د. شهم فالح حميد	٧٩
بحوث ودراسات الجغرافية التطبيقية			
٦	التحليل المكاني للحرمات بحسب مؤشرات البنية التحتية في مدينة الدور لعام ٢٠٢٠	م. د. سعدي عبد الله أحمد	٩٧
٧	التحليل المكاني للتنمية الصناعية في قضاء كركوك	م. م. رافع خضير إبراهيم	١١٩
٨	الكفاءة المكانية للخدمات الصحية في قضاء الحويجة لعام ٢٠١٩	عمر غازي عبد الله أ. د. رياض عبد الله أحمد	١٤٤
٩	الفكر الطبي في الحضارات القديمة - دراسة في الفكر الجغرافي	نور فيصل عبد اللطيف أ. م. د. محمد فزع عبيد	١٦٤
١٠	العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠	فراس محمد صبار أ. م. د. خطاب سعيد محميد	١٧٨
١١	الهدر المدرسي في مدارس المرحلة الإعدادية في قضاء القائم للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩	إدريس عبد محمد م. د. عبد الرزاق جاسم احمد	٢٠٢
البحوث والدراسات الإعلامية والسياسية			
١٢	المعالجة الإخبارية للأزمات الطارئة في الفضائيات العراقية - دراسة تحليلية لأزمة الكهرباء في نشرات أخبار قناة الشرقية إنموزجا، للمدة من ٧/١ ولغاية ٢٠٢١/٧/٣١	م. ولاء محمد علي حسين	٢٢٧
١٣	أطر التغطية الإخبارية للحركات الاحتجاجية في العراق - دراسة تحليلية	م. م. خميس علاوي حسين أ. د. سعد سلمان عبد الله	٢٤٩
١٤	الصورة الإعلامية للمرأة في المجتمعات - صورة المرأة الكويفية والتركية إنموزجا	ياسمين خالد خضير أ. د. يوسف حسن محمود	٢٨٥
الدراسات الاجتماعية والفكرية			
١٥	الحرام في القرآن الكريم: أسأؤه وصيغه وضوابطه - دراسة تأصيلية تطبيقية	أ. د. علي بن أحمد بن أحمد الحذيفي	٣٠٢

مجلة آداب الفراهيدي

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة	
			من	الى
١٦	العمل في الإسلام: قيمته، ماهيته، شروطه	أ. د. سعد بن علي بن محمد الشهراني	٣٣٣	٣٥٤
١٧	تشجيع الإسلام على التطوير في ضوء الإفادة من التجارب العالمية - دراسة تأصيلية تطبيقية	أ. د. عبد القادر ياسين الخطيب	٣٥٥	٣٧٥
١٨	مسائل الإمامة العظمى في ضوء مصادرها الأصلية - دراسة عقدية مقارنة	أ. د. سعود بن سعد بن نمر العتيبي	٣٧٦	٤١١
١٩	علل أحاديث يوم عاشوراء	أ. د. متعب بن خلف بن متعب السلمي	٤١٢	٤٤٢
٢٠	القراءات الشاذة غير المنسوبة في التفسير المنير لمعالم التنزيل للإمام محمد نووي الجاوي - جمعاً وتوثيقاً ودراسة	د. آلاء أحمد فالح الشريف	٤٤٣	٤٦٠
٢١	الفتوحات الرحانية في أن لفظة الغرائق لفظة شيطانية، للشيخ: أحمد بن الحسن بن عبد الكريم الجوهري الخالدي (ت: ١١٨١هـ) - دراسة وتحقيقاً	د. عمر بن محمد سعيد الحلبي	٤٦١	٤٧٩
٢٢	الاجتهاد لا ينقض بمثله وأثره على المسائل الاجتهادية	عمر عباس طه الزهيري	٤٨٠	٤٩٧
٢٣	فاعلية برنامج تدريبي لتطوير (مهارات القيادة التربوية) لمدرء المدارس الثانوية بمحافظه صلاح الدين	م. د. ابتسام عبد الحميد مجيد	٤٩٨	٥١٣
٢٤	أثر إستراتيجية ترشيح الافكار في اكتساب المفاهيم النفسية عند طلاب الصف الخامس الادبي وتنمية تفكيرهم الاستنتاجي	نوار صباح محمد م. د. عيدان عطية سمح	٥١٤	٥٣٧
٢٥	الأداء الأكاديمي لدى طلبة الجامعة	عثمان صالح البياتي أ. م. د. عامر مهدي صالح	٥٣٨	٥٥٩
دراسات في الترجمة وفنونها				
٢٦	<i>Problems and Diffculties Encountered by EFL University Students in Using Adjective Intensifiers</i>	م. صدى علي حامد	٥٦٠	٥٧١
٢٧	<i>The Correlation Between EFL College Students' Learning Styles and Their Academic Performance</i>	زيدون صالح علي أ. د. نغم قدوري يحيى	٥٧٢	٥٨٥



Denial of the Verb and Its Impact on The Grammar Lesson

**Assistant Professor Dr: Saud Bin Obaidullah
Bin Abed Al-Saedi**

**Umm Al-Qura University
College of Arabic Language
Department of Language, Grammar and
Morphology**

تنكيرُ الفعلِ وأثرُهُ في الدرسِ النحويِّ

**الأستاذ المساعد الدكتور: سعود بن عبيد الله
بن عابد الصاعدي**

**جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم اللغة والنحو والصرف**



ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahdhis Arts

Article Available Online: Iraqi Scientific Academic Journals, Open Journals System



Dr. Saud Bin Obaidullah Bin
Abed Al-Saedi

E-Mail: soassaedi@uqu.edu.sa

Mobile: +9668005339874

Department of Language, Grammar and
Morphology
College of Arabic Language
Umm Al-Qura University
Mecca
Kingdom of Saudi Arabia

Keywords:

- Verb Indefinitization
- The Name of Subject
- Neglected
- The Ball Lab
- Definite
- Grammar Lesson

ARTICLE INFO

Article History:

Submitted: 22/09/2021

Accepted: 19/10/2021

Published: 20/03/2022

Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahdhis Arts / Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahdhis Arts

Denial of the Verb and Its Impact on The Grammar Lesson

ABSTRACT

The research is based on revealing the secrets of the grammarians' description of the verb by indefinite article, and that when they describe the verb by the indefinite article, they do not mean the reality of the indefinite, but rather they want it to resemble the noun of the indefinite. Furthermore, the research aims to identify the similarities between the verb and the indefinite noun, and revealing the effect of the grammatical semi-vowel indefinite in the application of the gerund and neglecting it. The indefinite article brings the gerund closer to the resemblance of its verb; therefore, it has to be in the indefinite article. The research has proven the necessity of denying the active gerund by tracing two of its ambiguous cases: putting in the indefinite form by Apostrophe or by the article "The". The research did not address the pure (first stem of the verb) because of the clarity of its indefinite, collecting the words of the grammarians in all of that, citing Arabic evidence and standard evidence, revealing the aspects of inference.

One of the most important results reached by the research is that the verb is only a sentence, and sentences are nouns. The preponderance of the doctrine of those who hold that the relative noun can be indefinite by article (The), not by the relative noun. Likewise, the research concluded to the weakness of the application of the gerund in the Muthanna and plural form because the verb is neither commendable nor plural and it violates the grammatical rule "Akluni Albraghyth".

© 2009 - 2022 College of Arts | Tikrit University

تذكير الفعل وأثره في الدرس النحوي

د. سعود بن عبيد الله بن عابد

الصاعدي

البريد الإلكتروني: soassaedi@uqu.edu.sa

رقم الجوال: +9668005339874

الملخص

يقومُ البحثُ على كشفِ أسرارِ وُصفِ النحويّينَ للفعلِ بالتذكير، مبيّناً أوجهَ الشّبهِ بينَ الفعلِ واسمِ النكرة، وكاشفاً عن أثرِ علّةِ التذكيرِ النحويّةِ في إعمالِ أسماءِ الفاعلينَ وإهمالِها، وأنّ التذكيرَ يُقَرِّبُ اسمَ الفاعلِ من مُشابهةِ فعلِهِ؛ لذا يُشترطُ في إعمالِهِ عملَ فعلِهِ أن يكونَ نكرةً، وأنّ تعريفَهُ يُبَعِّدُهُ منه فيُهمَلُ. وقد أثبتَ البحثُ وجوبَ تذكيرِ اسمِ الفاعلِ المُعمَلِ من خلالِ تَتَبُّعِ حالتينِ من أحوالِهِ الغامضة: تذكيره مضافاً، وتذكيره مُتَصِلاً بِأَلٍ، وأعرضَ البحثُ عن حديثِ المُجرّد؛ لوضوحِ تذكيره وجلاءه. جامعاً لأقوالِ النحويّينِ في ذلك كلّهِ، مُستدلاً بالشواهدِ العربيّةِ والأدلةَ القياسيةّة، كاشفاً عن وجوهِ الاستدلالِ ومواطنِ الاستشهاد. ومن أهمِ النتائجِ التي توصلَ إليها البحثُ أنّ الفعلَ لا يكونُ إلّا جُمْلَةً، والجمْلُ نكراتٌ، وترجيحُ مذهبٍ مَنْ يَرى أنّ الاسمَ الموصولَ يَتَعَرَّفُ بِأَلٍ لا بجُمْلَةٍ الصلّةِ المنكورة، وكذلك توصلَ إلى أنّ إعمالَ اسمِ الفاعلِ المُثَنّى والمجموعِ عَمَلٌ فعلِهِ ضَعِيفٌ؛ لأنّ الفعلَ لا يَثْنَى ولا يُجْمَعُ؛ ولأنّ فيه حملاً على لغةِ أكلوني البراغيثُ، وإذا تقدّمَ عليه المُسندُ إليه عَمَلٌ فعلِهِ بلا ضَعْفٍ.

© ٢٠٠٩ - ٢٠٢٢ كلية الآداب | جامعة تكريت

قسم اللغة والنحو والصرف
كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى
مكة المكرمة
المملكة العربية السعودية

الكلمات المفتاحية:

- تذكير الفعل.
- اسم الفاعل.
- المُهمَل.
- المُعمَل النكرة.
- المعرفة
- الدرس النحوي

معلومات المقالة:

تاريخ المقالة:

قدمت: ٢٠٢١/٠٩/٢٢

قبلت: ٢٠٢١/١٠/١٩

نشرت: ٢٠٢٢/٠٣/٢٠

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن التذكير والتعريف في عُرف النحويين وفي أصل الاستعمال اللغوي هما من خصائص الأسماء، فالاسم في الاستعمال اللغوي إما أن يكون مُحدّداً معيّناً فيسمى معرفة، وإما أن يكون شائعاً في جنسه، يصدق على كل فردٍ من أفرادهِ فيسمى نكرة. والأفعال لا تُوصفُ بتعريفٍ ولا بتذكير في أصل الاستعمال وحقيقة الأمر.

ومع وجود هذه الحقيقة الثابتة عند النحاة وجميع اللغويين إلّا أننا نجدهم يصفون الأفعال بالتذكير، وأنها نكرات لا معارف، فهل يريدون بذلك الحقيقة أو أمراً آخر؟ وما الغرض من وصفها بالتذكير؟

وبعد البحث والتقصي، والنظر في مسائل تذكير الفعل عند النحويين، وتتبع أقوالهم في المظان، تبين لي أنهم لا يريدون بهذا التعبير حقيقة الأمر، فقد قال أبو القاسم الزجاجي: (إذا كانت الأفعال نكراتٍ كما ذكرتم، فهلاً عرّفتموها كما تُعرّف النكرات، ثم أضفتم إليها كما نفع ذلك بسائر النكرات، إذا احتيج إلى تعريفها عرّفتم؟ فالجواب وهو جواب الجماعة لا ينفرد به قومٌ دون قومٍ هو أنّ تعريف الأفعال مُحالٌ؛ لأنها لا تُضاف، كما أنّه لا يُضاف إليها. ومنها أنّ تعريفها بالألف واللام من دلائل الأسماء التي تختصُّ بها؛ لأنها يشيرُ بها المتكلم إلى عهدٍ بينه وبين من يُخاطبه في الذي يدخل عليه الألف واللام، والأفعال غيرُ محصورةٍ على شيءٍ واحدٍ فتعرّف ذلك الشيء. ومنها أنها أي الأفعال جملةٌ، ودخول الألف واللام على الجمل مُحالٌ. ومنها أنها - أي الأفعال - لا تتعرّف بالموضع، إلّا أن يُسمّى بها رجلٌ أو امرأة، فإذا سُمّي بها رجعت إلى أحكام الأسماء)^(١).

وقد كثر في المصنفات النحوية وصفُ الأفعال بالتذكير، فمن ذلك قول ابن جني: (والأفعال أفعُ شيء في التذكير وأبعده عن التعري)^(٢)، وقال ابن مالك: (والفعل يلزمه التذكير)^(٣)، وقد ترجم السيوطي لفصل في الأشباه والنظائر^(٤) فقال: (فصل: الأفعال نكرات)، وغيرهم كثير، حتى شاع هذا التعبير بينهم فأصبح تعبيراً مألوفاً، ووصفاً مشهوراً. كما سيتضح أكثر في ثنايا هذا البحث. وبعد التأمل في تلك المسائل النحوية المتعلقة بتذكير الفعل وجدْتُ أن الذي دعاهم إلى وصفه بالنكرة؛ هو وقوفهم على استعمالاتٍ عربية تركيبية، وأدلةٍ نحوية قياسية تدل على شبه معقود بين الأسماء النكرات خاصة وبين الأفعال، وقد ظهر واستبان للنحويين هذا التشابه بينهما من خلال جريان الفعل مجرى الاسم النكرة، وكذلك وجدوا أنّ اسم النكرة تجري مجرى الفعل؛ فمن أجل ذلك وصفوها بالنكرة وحكموا عليها بالتذكير.

كما قد استبانَ عندهم واستقرَ لديهم عدمُ مشابهة الأفعال للأسماء المعارف، وتجاهاها عنها، من خلال الحالات التي لا تجري فيها الأفعال مجرى المعرفة، فالتعريف أبعدُ ما يكون عن الفعل؛ من أجل ذلك طَفِقَ النحاة يصفون الفعل بالتذكير، وينفون عنه التعريف في كتبهم ومصنفاتهم.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتّحري لم أعثَر على مَنْ بَحَثَ موضوعَ تنكيرِ الفعلِ وأثره في الدرس النحويّ، ولم أقف على مَنْ تناوَلَه ببحثٍ مُستقلّ منشور.

مشكلة البحث:

يسعى البحث إلى الكشف عن سرِّ وصفِ النحويّين الفعلَ بالتنكير، وبيانِ أوجهِ الشّبهِ بين الفعلِ واسمِ النكرة، وإثباتِ أثرِ هذا التشابهِ بينهما في الدرس النحويّ من خلال بيانِ مدى تأثيرِ علّةِ التنكيرِ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ عمَلِ فعله، وفي إهماله.

أهداف البحث:

١. الكشفُ عن سرِّ وصفِ النحويّين الفعلَ بالتنكير.
٢. الكشفُ عن الأسماءِ التي تُشبهُ الفعلَ، والتي لا تُشبهُها.
٣. تتبّعُ أوجهِ الشّبهِ بين الفعلِ واسمِ النكرة.
٤. بيانُ أثرِ علّةِ التنكيرِ النحويّةِ الخفيّةِ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ عمَلِ فعله وفي إهماله.

أسئلة البحث:

١. ما مقصودُ النحويّين بوصفِ الفعلِ بالتنكير؟
٢. ما الحكمةُ من وراء ذلك؟
٣. ما الأدلّةُ القياسيةُ والتراكيبُ اللغويّةُ العربيّةُ التي يُستدلُّ بمثلها على أنّ الأفعالَ والأسماءَ النكراتِ يجري أحدها مَجْرَى الآخرِ، ويُنزَلُ مَنْزِلَتَهُ فينوبُ مَنْابَهُ.
٤. ما الدليلُ على تنكيرِ اسمِ الفاعلِ المُعْمَلِ عمَلِ فعله، وتعريفِ المُهْمَلِ.

منهج البحث:

يقومُ هذا البحثُ على جُمعِ خيوطِ الشّبهِ بين الأفعالِ والأسماءِ النكراتِ، من خلال تتبّعِ الأدلّةِ القياسيةِ، ورصدِ التراكيبِ اللغويّةِ، وبيانِ مدى أثرِ علّةِ تنكيرِ اسمِ الفاعلِ في إعماله وإهماله، مُتَّبِعاً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعةُ البحثِ أن يكونَ في مُقدِّمةٍ وبابينِ وفصلينِ ومبحثينِ وخاتمةٍ، فجاء على النحو الآتي بيانه:

المقدمة: وذكرْتُ فيها فكرةَ الموضوع، ومشكلةَ البحث، وأهدافه، وأسئلته، ومنهجه، وهيكله.

الباب الأول: جريانُ الفعلِ مَجْرَى اسمِ النكرة.

الباب الثاني: جريانُ اسمِ النكرة مَجْرَى الفعل، وفيه فصلانِ هما:

الفصل الأول: التشابهُ بين اسمِ الفاعلِ المُعْمَلِ والفعل.

الفصل الثاني: تنكيرُ اسمِ الفاعلِ المُعْمَلِ، وفيه مبحثانِ هما:

المبحث الأول: تنكير اسم الفاعل المُعْمَلِ المضاف.

المبحث الثاني: تنكير اسم الفاعل المُعْمَلِ المُتَّصِلِ بالألف واللام.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم نتائج البحث.

الباب الأول: جريان الفعل مجرى اسم النكرة:

إنَّ الفعل في العربية الفصحى يجري مجرى الأسماء النكرات، كما تقولُه النحاة، وتعتقدُ خيوطُ الشبه بين اسم النكرة والفعل بصفة قيام أحدهما مقام الآخر، وجريانه مجراه، وجواز إحلال أحدهما محلَّه، وإنابته منابه، فيكونان بمعنى واحد، في كثير من التراكيب اللغوية، والمواقف الكلامية. ويظهر هذا التماثل، ويستبين ذلك الجريان من عدة أوجه، نذكر منها ما يلي:

أولاً: أنَّ اسم النكرة هو محطُّ الفائدة في الكلام، ومُعتمدُ الاستفادة بين المتكلم المُفيد وسامعه المستفيد، فالمستمع يستفيدُ أمراً مفيداً له من الأسماء المجهولة والكلمات المنكورة التي لا يعرفها، كقولك: زيدٌ قائمٌ، وعمرٌ صائمٌ. وأما الأسماء المعروفة والكلمات المعلومة فليست محطُّ الفائدة ولا مُعتمدُ الاستفادة في الكلام العربي، والتركيب اللغوي، لأنَّ المتكلم لا يفيد مستمعه وسامعه شيئاً بأمرٍ قد تعيَّن في أذهانهم، وباسمٍ قد تعرَّف وامتاز في عقولهم.

وقد بينَ النحويون أنَّ الأفعال كذلك أيضاً هي محطُّ الفائدة ومُعتمدُ الاستفادة كالنكرات، فنصَّوا على أنَّ الفعل هو محلُّ الاستفادة مع فاعله، فإذا قيل: خرجَ زيدٌ، فالخروجُ هو فائدة الكلام ومسندُه، وهو الحكم الذي حُكِمَ به على الفاعل وبه تم الإخبارُ عن زيد.

يقولُ ابنُ جنِّي: (ومن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل؛ وذلك أنه إنما الغرض فيه إفادته، فلا بدَّ من أن يكون منكوراً لا يسوغُ تعريفه؛ لأنه لو كان معرفة لما كان مستقداً؛ لأنَّ المعروف قد غنيَّ بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام. ولذلك قال أصحابنا: اعلم أنَّ حُكْمَ الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً، والمُفَادُ هو الفعل لا الفاعل. ولذلك لو أخبرَ بما لا شكَّ فيه لعُجِبَ منه وهُزِيَ من قوله) ^(٥).

وقال ابنُ يعيش: (ذلك لأنَّ الفعل خبرٌ، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تُقدِّ المخاطب شيئاً؛ إذ الفائدة إنما تحصلُ بإسناد الخبر إلى مُخْبِرٍ عنه معروفٍ، نحو: قامَ زيدٌ وقعدَ بكرٌ، والفعلُ نكرةٌ؛ لأنه موضوعٌ للخبر، وحقيقته أن يكون نكرةً؛ لأنه الجزء المستفاد. ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة؛ لأنَّ حدَّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده) ^(٦).

ثانياً: ومن صور جريان الفعل مجرى اسم النكرة أنه يقع خبراً للمبتدأ؛ والخبر في الأصل لا يكون إلا نكرةً أو معرفةً ضُمِنَتْ معنى النكرات، فكما تقول: زيدٌ قائمٌ، تقول: زيدٌ يقومُ.

وإذا جاء الخبر معرفةً في التركيب اللغوي فهو تعريفٌ مُنَزَّلٌ منزلة التكنير، فتقول: زيدٌ أخوك، وأخوك اسمٌ معرفٌ بالإضافة، فهذا التعريف ليس على ظاهره، بل فيه شيءٌ من الجهالة، وضربٌ من النكارة؛ لأنَّه إخبارٌ لا يُقالُ إلا لمن لا يعرف أخاه؛ بفقدٍ أو ضياعٍ، أو نحو ذلك من الأمور المفضية للجهل وعدم العلم، وقد نبّه على مثله ابنُ برهان ^(٧)، وقال عبد القاهر الجرجاني:

(ولا يكون خبرُ المبتدأ إلا نكرةً، أو ما يتضمن ضرباً من التكرير) ^(٨).

وقد أشار ابنُ مالكٍ إلى السرِّ في ذلك فقال: (ويلزم من كون المبتدأ معرفةً في الأصل كونُ الخبرِ نكرةً في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفةً مسبقاً بمعرفةٍ تؤهّمُ كونَهُما موصوفاً وصفةً، فمجيءُ الخبرِ نكرةً يدفعُ ذلك التوهّمَ) ^(٩)، وهذا اللبسُ الحاصلُ من كونَهُما معرفتين الذي يشير إليه ابنُ مالكٍ هنا هو أنك لو قلت: زيد القائمُ، فالإخبارُ بالمعرفة يُوقِعُ المخاطبَ في تردّدٍ؛ هل المتكلم يريدُ أن يصفَ المبتدأ بالقيام فينتظر منه المجيءُ بالحكم والخبرِ المسندِ بعده أو لا.

ثالثاً: ومن جريانِ الفعلِ مَجْرَى اسمِ النكرةِ أنّه يقعُ نعتاً للنكراتِ، فاسمُ النكرةِ يوصفُ باسمِ نكرةٍ مثله، ولا يوصفُ باسمِ معرفةٍ، فكَذلك الفعلُ يكونُ وصفاً للنكرةِ، فكما كنتَ تقولُ: رأيتُ رجلاً قائماً، تقولُ أيضاً: رأيتُ رجلاً يقومُ، ولا تقولُ: رأيتُ رجلاً قائماً؛ وهو دليلٌ على أنّ الفعلَ يجري مَجْرَى النكرةِ، ولا يجري مَجْرَى المعرفةِ. وفي نحو ذلك يقول ابنُ جنّي: (فلما كان أي الفعلِ كذلك أي نكرة لم يَجْزُ تعريفُ ما وَضَعُهُ على التكرير؛ ألا تراه يجري وصفاً على النكرة، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ يقرأ، فهذا كقولك: قارئٍ، ولو كان معرفةً لاستحالَ جريُّه وصفاً على النكرة) ^(١٠)، فابنُ جنّي يستدلُّ بهذا الجريان على تكرر الأفعال كما ترى.

رابعاً: ومن صور جريانِ الفعلِ مَجْرَى النكرةِ أنّ الفعلَ يقعُ حالاً، نحو: جاء بكرٌ ضاحكاً، وجاء يضحكُ. والحالُ لا تكونُ إلا نكرةً أو مُؤَوَّلَةً بها، ولا يصحُّ قياساً تعريفُها، فلا تقولُ: جاء بكرٌ الضاحكُ، وأنت تريدُ أن تُبينَ كيف جاء بكرٌ؟ وقد جاءت الحالُ بلفظِ المعرفةِ في الفصحى من كلامِ العربِ، فقالوا: جاء وحده، وجاءوا الجماءُ الغفيرُ، وقال لبيد ^(١١):

فأرسلها العراكَ ولم يذّها

فإذا جاءت بلفظِ المعرفةِ فهي مُؤَوَّلَةٌ بنكرةٍ عندِ النحويّين ^(١٢)، فمعنى: وحده، أي: منفرداً، والجماءُ الغفيرُ، أي: جميعاً، والعراكُ، أي: مُعتركةً.

خامساً: ومن جريانِ الفعلِ مَجْرَى النكرةِ أنّ الفعلَ لا يكونُ إلا جملةً، والجمْلُ نكراتٌ؛ ذلك أنّ الفعلَ داخلُ التركيبِ اللغوي لا يخلو من فاعله، فالفعلُ مع فاعله جملةٌ؛ لأنّ الفعلَ مسندٌ وحكمٌ وخبرٌ، والفاعلُ مسندٌ إليه ومحكومٌ عليه ومخبرٌ عنه، وهما ركنا الجملةِ العربيّةِ التامةِ، فلا غنى للجملةِ الفعليةِ عن أحدهما، وما ذاك إلا أنّ الفعلَ لا يستغني عن مرفوعةٍ، حتى وإن لم يُذكرِ الفاعلُ بعد فعله ويظهر، فهو ضميرٌ مُستترٌ مُعْتَبَرٌ؛ والعربُ تخفي فاعلَ الفعلِ وجوباً ولا تُظهره أبداً إذا استترَ؛ لأنه قد استقرَّ في نفوسها معرفته والعلمُ به لأمرين، أحدهما: أنّ الفعلَ لا يخلو من فاعله أبداً، وأنّ لكل فعلٍ فاعلاً ظاهراً بعده أو مستتراً، والآخر: أنّ لفظَ الفعلِ يدلُّ على جنسِ فاعله، ذكراً كان أو أنثى، وعلى عدده، مفرداً كان أو مثنّى أو مجموعاً، وعلى رُتبتِهِ، متكلمٌ هو أو مخاطبٌ أو غائبٌ. فقولك: زيدٌ يقومُ، وزيدٌ قامَ، كقولك: زيدٌ يقومُ أبوه، وزيدٌ قامَ أبوه.

يقول الزجاجي: (قال النحويون كلُّهم: الدليلُ على أنّ الأفعالَ نكراتٌ أنّها لا تنفكُ من الفاعلين، والفعلُ والفاعلُ جملةٌ يُستغنى بها، وتقَعُ بها الفائدةُ. والجمْلُ نكراتٌ كلّها؛ لأنها لو كانت معارفَ لم تقَعُ بها فائدةٌ، لأنها قد كان يعرفُها المخاطبُ فلا تقَعُ له بها فائدة. فلما كانت الجمْلُ

مستفادةً عُلِمَ أنها نكراتٌ؛ فلذلك لم تُضمَر، وكذلك الأفعالُ لما كانت مع الفاعلين جُملاً كانت نكراتٍ، ولم يَجُزْ إضمارُها (١٣).

وكذلك يقول أبو البركات الأنباري: (والجملُ في الأصل نكرات) (١٤)، وترجم السيوطي لفصلٍ في الأشباه والنظائر (١٥) تحت عنوان: الجمل نكرات. والنحاة يجعلون الجملَ كلّها نكراتٍ، اسميّةً كانت أو فعليةً.

وقد استدللّ النحويّون على تنكير الجمل بأمرين، أحدهما: أنّ الجملَ تجري وصفاً للنكرات، وأنها لا تجري وصفاً للمعارف؛ يقول ابنُ جنّي في ذلك:

(فإن قال قائلٌ: فما كانت الحاجةُ إلى زيادة اللام في "الذي" و"التي" ونحوهما حتى أنها لما زيدتْ لزمّت؟ فالجواب: أنّ "الذي" إنّما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارفِ بالجمل، وذلك أنّ الجملَ نكراتٌ؛ ألا تراها تجري أوصافاً على النكرات في نحو قولك: مررتُ برجلٍ أبوه كريمٌ، ونظرتُ إلى غلامٍ قامتْ أخته. فلما أُريدَ مثلُ هذا في المعرفة لم يُمكن أنْ نقول: مررتُ بزيدٍ أبوه كريمٌ، على أنْ تكونَ الجملةُ وصفاً لزيدٍ؛ لأنه قد ثبت أنّ الجملةَ نكرةٌ، ومحالٌ أنْ تُوصَفَ المعرفةُ بالنكرة، فجرى هذا في الامتناعِ مجرى امتناعهم أنْ يقولوا: مررتُ بزيدٍ كريمٍ، على الوصف) (١٦)، وبنحو هذا الكلام قال الجرجاني في الدلائل (١٧).

والأمر الآخر: أنّ الجملَ هي محطُّ الفائدة، ومعقودُ الاستفادة، كالنكرة في التراكيب اللغويّة، كما مرَّ قريباً عند الزجاجي، ويقول ابنُ يعيش في كلامٍ نقله عنه السيوطي: (ألا ترى أنّها أي الجمل تجري أوصافاً على النكرات؛ ولولا أنّ الجملَ نكراتٌ لم يكن للمخاطب فيها فائدة؛ لأنّ ما يُعرف لا يُستفاد) (١٨).

ومن لطيف توجيه الإعراب في الآيات القرآنيّة عند النحويين، وكان معتمداً النحوي فيه هو مسألة تنكير الجمل؛ ما نقله ابنُ هشامٍ عن ابنِ عصفورٍ، حيث يقول: (بنى ابنُ عصفورٍ على أنّ إضافةً أفعَل لا تُفيدُ تعريفاً، أنه لا بدّ من حذفٍ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (١٩)، والتقدير: لهو الذي ببكة، فالخبرُ جملةٌ اسميّةٌ لا مفردٌ معرفةً، والجملُ نكرات) (٢٠) وابنُ عصفورٍ قدّرَ الخبرَ جملةً اسميّةً؛ كي يجعلَ الخبرَ نكرةً؛ فراراً من الإخبار عن النكرة (أَوَّلَ بَيْتٍ) بالمعرفة (الذي).

وبنحو ما تقدّم، واعتماداً على تنكير الجمل استدللّ مَنْ قال: إنّ الاسمَ الموصولَ الذي والتي وفروعهما قد تعرّفاً بالألف واللام لا بالصلة (٢١)؛ لأنّ الصلة لا تكونُ إلا جملةً، والجملَ نكرات، فمحالٌ أنْ يحصلَ التعريفُ بالنكرة.

سادساً: ومن جريان الفعلِ مجرى النكرة أنّه تدخلُ عليه لامُ الابتداء، كما تدخلُ على النكرة الواقعة خبراً لأنّ، فنقول: إنّ زيدا ليقوم، بمعنى: إنّهُ لقائم (٢٢).

سابعاً: ومن جريان الفعلِ مجرى النكرة أنّه يتخصّصُ بالسين و سوف، كما تُخصّصُ النكرةُ بـأل، يقول سيبويه: (وتقول سيفعلُ ذلك، وسوف يفعلُ ذلك، فتُلحقُهما هذين الحرفين لمعنى كما تُلحقُ الألفُ واللامُ الأسماءَ أي النكرات للمعرفة) (٢٣)، وقد فسّرَ بعضُ الشّراح (٢٤) مقصودَ سيبويه هنا

بأنَّ الفعل المضارع يَدُلُّ على زمني الحال والمستقبل وإذا دخلت عليه السينُ أو سوف اختصَّ واقتصرَ على أحدهما وهو المستقبل، وكذلك الاسم له احتمالان إمَّا أن يكونَ معرفةً أو نكرةً، فإذا دخلت عليه أل اختصَّ بالمعرفة، ومن أجل هذا عَبَّرَ النحويون^(٢٥) عن تعليل سيبويه بالتخصيص.

الباب الثاني: جريان اسم النكرة مجرى الفعل:

وكما أنَّ الفعل يجري مجرى النكرة، فكذلك أسماء النكرات يَجْرِي مجرى الأفعال، وأما أسماء المعارف فإنَّها لا تجري مجرى الفعل؛ لُبُعد الفعل عن التعريف. فلما تفرَّدتْ أسماء النكرات بمُشابهة الفعل؛ جرَّت مجراه في اللسان، وتترَلَّت منزلته في الإعمال، فعملت عمله رفعاً ونصباً خاصةً؛ والجَرُّ إنَّما يَعْمَلُه الاسمُ الشبيهُ بالفعلِ وغيرُ الشبيه، وغيرُ الشبيه أَمَكُنْ في إعمال الجَرِّ من الشبيه، كقولك: أكلتُ ورقَ الشجرِ، فمذهب سيبويه^(٢٦) وجمهور النحويين أنَّ المضاف هو عاملُ الجَرِّ في المضاف إليه، وأما الاسمُ الشبيهُ بالفعلِ العاملُ عملَ فعله فإنَّه قد يَجُرُّ معموله وقد لا يَجُرُّه^(٢٧)، فنقول: أنا ضاربٌ زيداً غداً، ويجوز أن تقول: أنا ضاربٌ زيدٍ غداً؛ لذا خصصتُ إعمال الشبيه بالرفع والنصب خاصةً، كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

وإعمال الاسم في المرفوع يختلفُ عند المحققين^(٢٨) عن إعماله في المنصوب، وذلك أنهم يرون أنَّ عملَ الرفع يكونُ بأدنى شبهةً بالفعل؛ وما ذاك إلا لقوة اختصاصِ المرفوع بالفعل، حيث لا يخلو الفعلُ البتَّة من مرفوعة، فمن ذلك رفعُ الاسمِ المنسوبِ والظرفِ للفاعل بعدهما على مذهب أبي عليٍّ الفارسي^(٢٩)، في نحو قولك: مررتُ برجلٍ مصريٍّ جازِه، وزيدٌ في الدار أبوه.

والنحاة يشترطون مُشابهة الفعلِ في إعمال الأسماء رفعاً ونصاً؛ لأنَّهم يرون أنَّ الأصل في الأفعال الإعمال، إعمال الرفع والنصب خاصةً كقولك: هل قائمُ الزيدانِ؟ فالزيدان مرفوعٌ بقائم، وكقولك: أنا ضاربٌ زيداً، فزيداً منصوبٌ بضارب، ويرون كذلك أنَّ الأصل في الأسماء الإهمال^(٣٠)؛ وهو إهمال الرفع والنصب خاصةً^(٣١)؛ لأنَّ الأسماء تقتضي مضافاً إليها، ولا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً، والأفعال بخلاف ذلك؛ تقتضي فاعلاً، ومفعولاً وما جرى مجراه، ولا تقتضي مضافاً إليه^(٣٢).

وإذا أردنا أن نبحثَ عن مُشابهة الأسماءِ النكراتِ للأفعال فسوف نجدُها عند حديث النحويين عن إعمال الأسماءِ المُشَبَّهاتِ بالأفعال، وهذه الأسماءُ التي تُشَبَّه الأفعال في الإعمال هي: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعلِ، وأفعُلُ التفضيلِ، واسمُ الفعلِ، والمصدر.

وسوف أكتفي بالحديث عن اسمِ الفاعلِ المُعْمَلِ عَمَلِ فعله وما جرى مجراه عند النحويين اختصاراً؛ حتى لا يطولَ البحثُ، ولشهرته واعتناء المصنِّفاتِ النحويَّة به، ولكثرة شواهد، ولوضوح مسالكه.

وقد اقتضى البحثُ في إثبات جريان اسمِ النكرة مجرى الفعلِ الحديثَ عن جريان اسمِ الفاعلِ المُعْمَلِ عَمَلِ فعله كما ترى، من خلال بيانِ المُشابهة بينهما، وبيانِ تذكير اسمِ الفاعلِ المُعْمَلِ، وقد جعلتُ ذلك كله في فصلين، وهما:

الفصل الأول: التشابه بين اسم الفاعل والمفعول والفعل:

إنَّ مذهبَ جمهورِ النحويين في علّةِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ هو مُشابهتهُ للفعلِ الذي يعملُ عمله، ويجري مجراه وينوبُ منابه، شَبَهًا معنويًا ولفظيًا، وهو الفعلُ المضارعُ خاصةً. وذهب الكسائيُّ إلى أنَّ العلّةَ هي مُشابهتهُ للفعلِ مُطلقًا، ماضيًا كان أو حالًا أو مُستقبلًا، كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

وقد استدللَّ الجمهورُ على وجودِ الشبهِ بينهما من عدة أوجهٍ متفرّقةٍ في مصنفاتهم، وسوف أجمعُ هنا ما تفرّقَ منها عندهم، وهي على النحو الآتي:

أحدها: أنَّ اسمَ الفاعلِ المُعْمَلِ يدلُّ على حَدَثٍ يقعُ في الحالِ أو المستقبلِ؛ فمعناه معنى الفعلِ المضارعِ حينئذٍ؛ بدليلِ أنّه يقومُ مقامه، فتقول: أنا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً، أي: أنا أضربُ زيداً الآن أو غداً.

الثاني: أنّه يجري مجراه في التذكير والتأنيث ^(٣٣)، فتقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً، أي: يضربُ عمراً، وهنْدٌ ضاربةٌ زيداً، أي: تضربُ زيداً.

الثالث: أنّه لا يُوصَفُ ولا يُنْعَتُ قبلَ أخذه معموله؛ كما أنَّ الفعلَ لا يكونُ منعوتاً بنعتٍ بعده في اللسان العربيّ، وهو مذهبُ البصريين والفراء ^(٣٤)، فلا تقول: هل قائمٌ عاقلُ الزيدان؟

الرابع: أنّه لا يُخْبَرُ عنه كما أنَّ الفعلَ كذلك، فلا تقول في نحو: هل قائمٌ الزيدان؟: إنّ (الزيدان) خبرٌ لقائم، ولا: سادٌّ مَسَدَّ الخبر؛ لأنّه لم يكن له خبرٌ كي يَسُدَّ مَسَدَّهُ، وحينَ قال الزمخشريُّ إنّ خبرَ هذا الوصفِ الواقعِ مبتدأً محذوفٌ، تَعَقَّبَهُ ابنُ يعيش ^(٣٥) بقوله: (ولم يكن ثمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة).

الخامس: أنّهما يتطابقان في حركاتهما وسكناتهما ^(٣٦)؛ فمثلاً: اسمُ الفاعلِ (ضارب) يُشَبِّهُ الفعلَ المضارعَ (أَضْرِبُ أو نَضْرِبُ أو يَضْرِبُ أو تَضْرِبُ) في اللفظ؛ لأنّه يجري مجراها جميعاً في الحركات والسكنات كما ترى، وهو لا يُشَبِّهُ الفعلَ الماضي (ضَرَبَ) في اللفظ؛ لأنّه لم يَجْرِ مجراه في حركاته وسكناته فلم يعملْ عمله. وهو خلاف مذهب الكسائي ^(٣٧).

السادس: عدمُ جوازِ تصغيرِ اسمِ الفاعلِ المُعْمَلِ عملَ فعله ^(٣٨)؛ كما أنَّ الفعلَ كذلك؛ لأنَّ التصغيرَ مُبْعَدٌ له من الشبهِ اللفظي بينهما، وقيل: لأنَّ التصغيرَ من خصائص الأسماء، وقيل: إنّ التصغيرَ يُحْدِثُ فيه معنى الوصفية، وهو معنى لا يليقُ بالأفعال؛ فقولك: ضَوِيرٌ، معناه: ضاربٌ صغير، فلا تقول: هذا ضَوِيرٌ زيداً ^(٣٩). وقد خالف في هذا الكسائي والكوفيون عدا الفراء ^(٤٠).

السابع: أنَّ اسمَ الفاعلِ المعملِ عملَ فعله لا يُنْتَى ولا يُجْمَعُ ^(٤١) إذا أُسْنَدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ بعده، كما أنَّ الفعلَ كذلك، فلا تقول: هل قائمان الزيدان؟ ولا: هل قائمون الزيدون؟، كما أنّك لا تقول: يقومان الزيدان، ولا: يقومون الزيدون. بل يجبُ أن تقول: هل قائمٌ الزيدان أو الزيدون؟ كما يجبُ أن تقول: هل يقومُ الزيدان أو الزيدون؟ إلّا على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغةٌ فصيحةٌ قليلةُ الاستعمال، وقد حَمَلَ ابنُ هشام ^(٤٢) على هذه اللغة قولَه عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل: (أو مُخْرِجِيَّ هم؟) بياءٍ مُشَدَّدةٍ، والأصل: مُخْرِجُوِي، قُلِبَتْ الواوُ ياءً ثم أُدْغِمَتْ الياءُ في الياء.

والنحويون يُوجبون حَمَلَهُ على غير ذلك (٤٣).

وأما إذا تقدّم المسندُ إليه عليه جازتْ تثنيته وجمعه؛ لأنّ الفعلَ يجري مجراه حينئذٍ بلا ضعفٍ، فتقول: أخواكَ آكلانِ طعامَكَ، بمعنى: يأكلانِ.

وإذا جاء اسمُ الفاعلِ مثني أو مجموعاً على حده ولم تلتبس به ألسنة لا يجب تأويله بالفعل وجاء بعده اسمٌ ظاهرٌ مُنزَلٌ منزلةَ المسندِ إليه فإنّه يجب أن يكونَ اسماً كسائر الأسماء ولا يجوزُ تأويله بالفعل، وفي ذلك يقول أبو حيان: (وإذا كان اسمُ الفاعلِ مثني أو مجموعاً جمعَ سلامةٍ بالواو والنون في موضعٍ يَغري فيه الفعلُ فلا يعملُ، تقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ الزيدانِ، وبرجالٍ ضاربوهم إخوانهم، صارَ كالاسمِ، كقولك: مررتُ برجلٍ أخواه الزيدانِ، وعليه: أو مُخْرِجِي هم؟، فلا يجوزُ: مررتُ برجلٍ ضاربينِ غلمانَه زيدا، بل يُقطعُ على مذهب سيبويه والخليل وجماعةِ النحويين) (٤٤) انتهى كلامه، وهو يريدُ أن اسمَ الفاعلِ في جميع الأمثلة يُحملُ على أنّه خبرٌ مقدّم وما بعده مبتدأ مؤخّر، ولا يجوزُ أن يُحملَ ما بعده على أنّه مرفوعة.

الثامن: أنّه لا يدخل عليه حرفُ الجر؛ كما أن الفعل كذلك، فلا تقول: عمرو كضاربٍ زيدا، وأما قول الشاعر (٤٥):

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها

فمؤوّلٌ عند بعض النحويين على حذف موصوفٍ تقديره: كوعِلٍ ناطحٍ.

التاسع: أنّه لا يدخل عليه حرفُ النداء؛ كما أن الفعل كذلك، وقد خالف ابنُ النّاظم (٤٦) أباه عند ذكره لشرطِ الاعتمادِ على حرفِ النداء حينَ قال في النظم:

وولي استفهاماً أو حرفِ ندا

كما تقول: يا طالعاً جبلاً، وردّه على أن النداء من خواصّ الأسماء، ووافقه ابنُ هشام (٤٧) فقال: (وقول ابن مالِكٍ إنّهُ اعتمدَ على حرفِ النداء سهوٌ؛ لأنّه مختصٌّ بالاسم، فكيف يكونُ مُقرباً من الفعل؟)، وطالعاً عندهما مُعتمدٌ على موصوفٍ محذوفٍ تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً.

العاشر: أنّه إذا التبسَ بأل الموصولةِ فإنّه يعملُ عملَ فعله مطلقاً باتفاق كما سيأتي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو المستقبل؛ لأنّه وقعَ موقعاً يجبُ تأويله بجملة فعلية (٤٨).

الحادي عشر: أنّه تجوزُ إضافته وهو عاملٌ عملَ فعله، وإضافته حينئذٍ تكونُ لفظيةً على نيّة الانفصال، أي بمعنى الانفصال، كما أن الفعلَ إذا أُضيفَ فعلى نيّة الانفصال، فتقول: أنا ضاربُ زيد غداً، أي: ضاربُ زيداً غداً، كما كنتَ تقول في الفعل: هذا يومٌ يسعدُ فيه الناسُ، والمعنى: يومٌ يسعدُ. وسيأتي بيانٌ مثله قريباً إن شاء الله تعالى.

الثاني عشر: أنّه يتحمّلُ ضميراً مستتراً ويرفعه باتّفاقِ بين النحويين (٤٩)، فتقول: زيدٌ قائمٌ، أي: قائمٌ هو، كما أن الفعلَ كذلك، تقول فيه: زيدٌ يقومُ، أي: يقومُ هو. قال النّاظم ابنُ مالِكٍ في باب المبتدأ والخبر من الألفيّة:

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإنْ يُشتقَّ فهو ذو ضميرٍ مُستكنٍّ

الفصل الثاني: تنكير اسم الفاعل المُعْمَل:

مذهب النحويين أنَّ الاسمَ العاملَ عملَ فعله والمُنزَل منزَلته هو نكرة، ولا يجوزُ تعريفه، وأنَّ التَّنْكِيرَ يُقَرِّبُه من الفعل، ويُقَوِّي إعماله عملَ فعله، وأنَّ تعريفه يُبْعِدُه عن الفعل ويُوجِبُ له الإهمالَ وعدمَ الإعمال؛ لأنَّ فعله الذي هو بمعناه وجرى مجراه في الأعمال لا يتعرَّفُ أبداً أيضاً. وقد نَبَّه على ذلك سيبويه^(٤٩) فقال: (كما لا يكونُ الاسمُ كالْفعلِ إِلَّا نكرةً) وقال بعد ذلك بقليل: (فلا يكونُ ضاربٌ بمنزلةِ يفعلُ وتفعلُ إِلَّا نكرةً)، وكذلك ترجمَ سيبويه لإحدى أبواب الكتاب بقوله: (هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ الذي جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في المفعولِ في المعنى، فإذا أردتَ فيه من المعنى ما أردتَ في يفعلُ كان نكرةً منوناً)^(٥٠).

واسمُ الفاعلِ العاملِ عملَ فعله له ثلاثة أحوال؛ إمَّا أن يكون مضافاً، أو متصلاً بالألف واللام، أو مُجَرِّداً من الإضافة والألف واللام، وهو في أحواله الثلاثة لا ينفكُ عنه التَّنْكِيرُ؛ لأنَّه حالُ الأعمالِ واقعٌ موقعَ المحكومِ بتنكيره؛ فوصفُ التَّنْكِيرِ وصفٌ ملازمٌ لكلِّ اسمِ فاعلٍ مُعْمَلٍ عملَ فعله. فإذا نظرنا في تلك الأحوال الثلاثة وجدناها على نوعين:

أحدهما: نوعٌ واضحُ التَّنْكِيرِ، لا لبسَ فيه، وهو المجرَّد، كقولك: أنا ضاربٌ زيداً غداً، ومثل هذا الاسمِ العاملِ لا يحتاجُ إثباتُ تنكيره إلى دليل؛ لجريانه مجرى الفعلِ المحكومِ بتنكيره من وجه، ومن وجهٍ آخرَ فهو نكرةٌ بمقتضى السَّبرِ والتقسيمِ اللذينِ يقتضيان أنَّ الاسمَ إما معرفةٌ أو نكرة، وأسماءُ المعارفِ محصورةٌ في ستة أنواعٍ أو أكثر، و(ضاربٌ) ليس واحداً منها، فهو نكرةٌ بحسن السَّبرِ، ولُطفِ التقسيمِ.

الثاني: نوعٌ غامضُ التَّنْكِيرِ، وهو اسمُ الفاعلِ المضافُ، والمتَّصلُ بالألفِ واللام، كقولك: أنا ضاربٌ زيدَ غداً، وأنا الضاربُ زيداً، ووصفتهُ بغامضِ التَّنْكِيرِ؛ لأنَّ صورتهُ صورةُ الاسمِ المعرَّفِ، فكيف يكونُ اسمُ الفاعلِ العاملِ عند الإضافة والاتصالِ بالألفِ واللامِ نكرةً وفيه مقتضى من مقتضيات التعريفِ أو التخصيصِ؟ وهما أل والإضافة.

من أجل ذلك فإنَّ مثلَ هذا النوعِ الغامضِ يحتاجُ إثباتُ تنكيره إلى دليلٍ وبيانٍ حُجَّةٍ؛ لذا سأبسِّطُ الحديثَ عنهما في مبحثين، فأقول:

المبحث الأول: تنكير اسم الفاعل المُعْمَلِ المضاف:

يرى النحويون أنَّ إضافةَ اسمِ الفاعلِ بمعنى المُضَيِّ إضافةً معنويَّة، فيتعرَّفُ إذا أُضيفَ إلى المعرفة^(٥١)، وكذلك يرون أنَّ إضافةَ اسمِ الفاعلِ العاملِ عملَ فعله إضافةً لفظيَّة، تُقَيِّدُ الاسمَ المضافَ تخفيفاً؛ بحذفِ تنوينه، ولا تغيِّدهُ تعريفاً ولا تخصيصاً، أي أنَّه عند إضافته يكونُ نكرةً، فلا يتعرَّفُ عند إضافته للمعارف، ولا يتخصَّصُ عند إضافته للنكرات. يقول سيبويه في ذلك: (ومما يكونُ مضافاً إلى المعرفة ويكونُ نعتاً للنكرة الأسماءُ التي أخذتُ من الفعلِ فأريدُ بها معنى التَّنْوينِ، من ذلك: مررتُ برجلٍ ضاربك، فهو نعتٌ على أنَّه سيضربه، كأنك قلتُ: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، ولكن حُذِفَ التَّنْوينُ استخفافاً)^(٥٢) وقوله: فأريدُ بها معنى التَّنْوينِ، أي: هي على نية الانفصال؛ لأنَّ معنى التَّنْوينِ لا يظهر إلَّا حينَ الانفصال، فقولك: أنا ضاربٌ زيدَ غداً، أي: أنا ضاربٌ زيداً.

ثم قال سيبويه: (واعلم أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ، بمنزلة النكرة المفردة) ^(٥٣) وقال في موضع آخر: (واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يغيّر من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، و دخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يُغيّر كف التنوين، إذا حذفته مُستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة) ^(٥٤) فسيبويه في هذا النص يقارن بين نوعين من الإضافة، الأولى نحو: غلام عبد الله، والثانية نحو: ضارب زيد، فوجد أن المضافين فيهما يتشابهان في اللفظ، وهو حذف التنوين، ويختلفان في المعنى، فالأول معرفة، والثاني نكرة.

وهذا هو مذهب النحويين بعده، حتى قال الناظم ابن مالك ^(٥٥):

وإن يشابه المضاف يفعل وصفاً فعن تنكيره لا يُغدل

وقد استدلل النحويون على تنكير اسم الفاعل المضاف والعامل عمل فعله بعدة أدلة؛ مُتفرقة في كتبهم، ومُجمعة عند بعضهم، وممن استقصاها وجمعها في موضع واحد ابن أبي الربيع في البسيط ^(٥٦)، وأبو إسحاق الشاطبي في شرحه على الألفية ^(٥٧).

وهذه الأدلة تدل على وجود الشبه التكريري بين المشبه والمشبه به، فسأذكر تلك الاستدلالات، وأذكر مع كل دليل ما يشهد له ويقوي حُجته من الكلام الفصيح، أو المذهب النحوي الصريح، وهي على النحو الآتي:

الدليل الأول: دخول (رُب) على اسم الفاعل العامل المضاف، وهي لا تدخل إلا على النكرات، قال جرير ^(٥٨):

يا رُب غابطينا لو كان يعرفكم لآقى مُباعدة منكم وجرمانا

الثاني: دخول (كم) الاستفهامية أو الخبرية عليه والإعمال فيه، فتقول: كم مُكرمك قد خَصَرَ، وكم مُكرم زيد عندك؟ وكم مُكرم زيد عندنا. و"كم" في العربية اسم لعدد مبهم مجهول الجنس والمقدار ^(٥٩)، فتفتقر إلى مُميّز يرفع إبهامها، ويعين مُجملها، والتمييز لا يكون إلا نكرة. وشيء آخر وهو أن "كم" الخبرية تختص بالدخول على النكرات مثل "رُب"، قال سيبويه: (واعلم أن كم في الخبر أي الخبرية لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُب، لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم ورُب غير اسم بمنزلة من) ^(٦٠).

الثالث: دخول (كل) التي تُفيد العموم عليه، فهي تختص بالدخول على النكرات ^(٦١)، فتقول: كل ضارب زيد لا تكلّمه. وأنشد سيبويه قول المرار الأسدي ^(٦٢):

سلّ الهُموم بكلّ مُعطِي رأسه

الرابع: دخول (لا) النافية للجنس عليه، وهي لا تعمل إلا في النكرات، فتقول: لا ضارب زيد عندنا.

الخامس: دخول (أي) الاستفهامية عليه، وهي إذا دخلت على اسم مفرد فيجب أن يكون نكرة، وإذا دخلت على مثني أو مجموع فلا ^(٦٣)، فتقول: أي ضارب زيد رأيت؟

السادس: دخول حرف الجرّ (من) الزائدة عليه، وهي التي تزداد بشرطين عند البصريين ^(٦٤)، أحدهما: أن تسبق بنفي أو شبهه، والآخر: أن يكون مدخولها نكرة. فتقول: ما جاءني من ضارب زيد. **السابع:** وقوع اسم الفاعل المفعّل المضاف صفة للنكرة، والنكرة إنما توصف بنكرة مثلها، واستشهد النحويون لذلك بقوله عز وجل: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ ^(٦٥) وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ^(٦٦) فوقعت (بالغ ومستقبل وممطر) أوصافاً للنكرات. ويشهد لذلك قول النابغة الذبياني ^(٦٧):

أَحْكُمُ كَحُكْمِ فَتَاةٍ حَيٍّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شَرَّاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
فوصف النكرة (حمام) بوارد الثمد.
وكذلك قول السليك بن السلكة ^(٦٨):

تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطِ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ
فقد وصف (شهباً) بمخالط درة.

الثامن: أن يوصف اسم الفاعل المفعّل المضاف بالنكرة، وهو عكس ما تقدّم، وقد أنشد سيبويه ^(٦٩) في ذلك ثلاثة شواهد؛ أولها قول جرير ^(٧٠):

ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنِّ الْحَرِّ كَأَنَّا لَدَى فَرَسٍ مُّسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ
وثانيها قول المرار الأسدي المتقدّم ذكره قريباً:
سَلِّ الْهُمُومَ بِكَلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجِ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُّتَعَيِّسِ
وثالثها قول ذي الرمة ^(٧١):

سَرْتُ تَخْبِطُ الظُّلْمَاءَ مِنْ جَانِبِي قَسَاً وَحُبَّ بَهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرِ
فالشعر كما ترى قد وصفوا (مستقبل الرياح، ومُعطي رأسه، وخابط الليل) بالنكرات (صائم، وناج، وزائر).

التاسع: الإخبار باسم الفاعل المفعّل المضاف عن النكرة، أي: أن يكون خبراً عن نكرة، ومسنداً إليها، لأنّ تنكير المبتدأ موجب لتأكيد الخبر ولا ينعكس، وشاهده قوله جلّ وعلا: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ^(٧٢)، وقد أشار سيبويه ^(٧٣) إلى هذه الآية ضمن الشواهد التي تدل على تنكير اسم الفاعل المفعّل المضاف إلى المعارف، لكنّه عليه رحمة الله لم يُنبّه على علّة التأكيد، وقد نصّ الرّمانيّ على تلك العلّة في شرحه على الكتاب ^(٧٤)، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ ^(٧٥) حيث يرى الزمخشري ^(٧٦) أن من في الآية الكريمة نكرة، واستدلّ على مجيئها نكرة بدخول ربّ عليها في قول الشاعر:

رَبِّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظاً صَدْرُهُ

ومما يدلّ على أنّ اسم الفاعل المضاف في الآيتين الكريميتين على نيّة الانفصال أنّه قد قرئ فيهما بالتثنية: (ذائقة) وهي قراءة اليزيدي وأبي حيوة والأعمش وغيرهم ^(٧٧)، و(آت) وهي

قراءة ابن الزبير وطلحة وأبي حيوة وغيرهم^(٧٨).

العاشر: وَقُوْعُهُ حَالاً^(٧٩)، والحال قياساً لا تكون إلا نكرة أو مؤولةً بها، ويشهد لذلك قوله جلّ وعلا: ﴿ثَانِي عَظْفِهِ يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٨٠)، وكذلك قول الفرزدق^(٨١):

أتاني على القعساءِ عادِلٌ وطِبِه
برجلَي لئيمٍ واستِ عِنْدِ تُعَادِلُهُ

وهو يريد: عادِلاً وطبّه.

وقال الزّبرقان بن بدر^(٨٢):

مُسْتَحْقَبِي حَلَقِ الْمَادِي يَخْفِرُهُ
بالمشترقيّ وعاب فوقه حصدُ

يريد: مُستحقّبين حَلَقَ الماديّ.

الحادي عشر: وَقُوْعُهُ تمييزاً، والتمييز قياساً لا يكون إلا نكرةً، ويشهد لذلك قول الشاعر المتقدّم قريباً:

وَحُبُّهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ

ويجوز أن يُقال: وَحُبُّهَا خَابِطاً لِلَّيْلِ؛ إذ هذا النوع من التمييز يجوز نصبه وجره، وشاهدُ النصب بعد (حُبِّ) قول الأخطل^(٨٣):

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا
وَحُبُّهَا بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وفي ذلك يقول ابن مالك في الألفية في باب التمييز:

وَاجْزُرْ بِمَنْ إِنَّ شئتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ "طَبَّ نَفْساً تُفَدِّ"

الثاني عشر: الجمع بين ال والإضافة في اسم الفاعل العامل دليل على أن الإضافة لفظية^(٨٤)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٨٥)؛ إذ لو كانت الإضافة محضةً مُعرِّفةً لكان اسمُ الفاعل مُهملاً غيرَ مُعملٍ، ولكانت ال مُعرِّفةً، لاختصاص ال الموصولة بالمُعمل، كما سيأتي وكان فيه جمع بين مُعرِّفين هما ال والإضافة المحضة، وهذا أمر لا يجوز. وخلاصة هذا الدليل الافتراضي العقلي أن يقال: إن اسمَ الفاعل المضاف إذا وقع موقعاً يجب فيه تنكيه فإنه يجب إعماله، ويجب أن تكون إضافته إضافةً لفظيةً لا معنويةً، ووجوب التنكير حاصل من مقتضى الفرار من الجمع بين مُعرِّفين كما ترى.

الثالث عشر: أن اسمَ الفاعل المُعمل على نية الانفصال مُطلقاً^(٨٦)، وأن اتصاله جائز لا واجب وقد تقدّم كلامُ سيبويه في ذلك^(٨٧)؛ لذا يجوز فيه الأمران الاتصال والانفصال، وقد قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَشَفْتُ ضُرَّوَةً﴾^(٨٨)، وقوله تعالى: ﴿مُمْسِكَتُ رَحْمَتَهُ﴾^(٨٩)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾^(٩٠)، وقوله تعالى: ﴿بَلَغَ أَمْرُهُ﴾^(٩١)، وغيرهن كثير.

المبحث الثاني: تنكير اسم الفاعل المُعمل المُتَّصِل بالألف واللام:

وكذلك يرى النحويون أن اسمَ الفاعل المُعمل المُتَّصِل بالألف واللام باقٍ على تنكيهه، وباقي على مُشابهته لفعله في التنكير فَعَمِلَ عَمَلَهُ، فتقول: أنا الضاربُ زيداً، والمُكْرِمُ عمراً؛ لأنَّ "ال" الداخلة عليه ليست للتعريف، بل هي عند جمهور النحويين^(٩٢) اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي والتي

وفروعهما، يقول سيبويه: (وَإِذَا قُلْتَ: هَذَا الضَّارِبُ، فَإِنَّمَا تُعَرِّفُهُ عَلَى مَعْنَى الَّذِي ضَرَبَ) ^(٩٣)، خلافاً للأخفش ^(٩٤) والمازني في أحد قوليه ^(٩٥)، وأبي عليّ الشلوبين ^(٩٦)، الذين يقولون إنها حرف تعريف. وقد استدلل الجمهور على أَنَّ الَ الداخلة عليه اسمٌ موصولٌ من عدّة وجوه، وسوف أُجملُ الحديث عنها فيما يلي:

أولاً: عَوْدُ الضميرِ على الَ، يدلُّ أنه اسمٌ لا حرف، والضميرُ لا يُفسّره سوى الاسم، فنقول: جاءني الضاربُ زيدٌ، وجاءتني الضاربُها زيدٌ ^(٩٧)، بمعنى: جاءني الذي ضَرَبَهُ زيدٌ، والتي ضَرَبَهَا زيدٌ، فضميرا النصبِ المتصلان (الهاء والها) لم يتقدمهما ما يُفسّرهما سوى الَ، فلَّ على أنها اسمٌ. ثانياً: عدمُ الاستغناء عنه في التمثيل السابق، فلا نقول: جاءني ضاربُ زيدٌ، ولا: جاءتني ضاربُها زيدٌ ^(٩٨)؛ لخلوّ التركيبِ من تفسير الضمير.

ثالثاً: جوازُ العطفِ عليه بفعلٍ صريحٍ ^(٩٩)، فَإِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَحْوَلَهَا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، قال تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۖ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ ^(١٠٠)، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الْمَصَدِّقِينَ وَالْمَصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ ^(١٠١) فالفعل: أَثَرْنَ، معطوفٌ على المغيرات، والفعل: أَقْرَضُوا، معطوفٌ على المصدّقين.

رابعاً: استحسانُ خُلُوقِ الصفةِ معها عن الموصوف، فنقول: جاء الكريمُ، قال ابنُ النّاظم ^(١٠٢): فلولا أنها اسمٌ موصولٌ قد اعتمدتِ الصفةُ عليه كما تعتمد على الموصوف لَقَبِحَ خُلُوقُهَا عن الموصوف، كما يقبح بدونها. انتهى كلامه.

وكذلك يرى هذا الاستحسان ابنُ عصفور ^(١٠٣) بشرط أن تكون الصفةُ عامّةً كالمثال المذكور لا خاصّةً. خامساً: جوازُ حذفِ النون من اسمِ الفاعلِ العاملِ والملتبسِ بآلٍ والمجموعِ جمعَ سلامة، في نحو قول الشاعر ^(١٠٤):

والحافظو عورة العشرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

على رواية نصب عورة، فالعربُ يتخفّفون من طول جملة الصلة تارةً بحذف بعض حروف الصلة كما في هذا الشاهد الشعري، وتارةً بحذف بعض حروف الاسم الموصول، فقالوا في الذي: اللذ واللد ^(١٠٥). قال سيبويه مُعلّقاً على البيت السابق: (لَمْ يَحْذِفْ أَيُّ الشَّاعِرِ النَّوْنَ لِلإِضَافَةِ، وَلَا لِيُعَاقِبَ الْاسْمُ النَّوْنَ؛ وَلَكِنْ حَذَفُوهَا كَمَا حَذَفُوهَا مِنَ الَّذِينَ وَالذِّينَ؛ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ وَكَانَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ مُنْتَهَاهُ الْاسْمُ الْآخِرُ) ^(١٠٦)، أَيَّ أَنَّهُمْ أَجْرُوا (الحافظو) مَجْرَى (الذين حفظوا).

سادساً: لو كانت الَ هذه موصولاً حرفياً لكانت هي وما بعدها في تأويل مصدر؛ لأنَّ الحرف الموصول حرفٌ مصدرى، وأل الداخلة على اسمِ الفاعلِ العاملِ ليست كذلك، لأنها لا تُؤوّل بمصدر، قاله أبو حيان ^(١٠٧).

سابعاً: كما جاز دُخُولُ الَ الموصولة على الفعلِ الصريح؛ جازَ دُخُولُهَا على شبيهه الفعلِ اسمِ الفاعلِ، فعلم بهذا النظير جوارهُ وعدمُ إنكاره، قال الفرزدق ^(١٠٨):

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وبمثل هذا استدلل ابنُ برهان، قال ابنُ مالك ^(١٠٩): واستدلَّاه قويّ.

ثامناً: جريانه وهو متّصلٌ بآل مجرى فعله من وجهين؛ الأول: إفراده مع فاعله المثني والمجموع، فتقول: جاءني القائم أبوهما، أو أبوهم، كما كنت تقول مع الفعل: جاءني الذي يقوم أو قام أبوهما أو أبوهم.

ولا تقول: جاءني القائمان أبوهما أو القائمون أبوهم؛ لأنك لا تقول: جاءني الذي يقومان أو قاما أبوهما، ولا: يقومون أو قاموا أبوهم، إلا على لغة أكلوني البراغيث.

والثاني: تأنيته مع فاعله المؤنث، فتقول: رأيت الرجل الكريمة أمه، كما كنت تقول: رأيت الرجل الذي كرم أمه. ولا تقول: رأيت الرجل الكريم أمه؛ لأنك لا تقول: رأيت الرجل الذي كرم أمه أو يكرم أمه.

تاسعاً: صحة إعمال المتّصل بآل عمل فعله مطلقاً^(١١٠) باتفاق^(١١١)، سواء كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، فتقول: أنا الضاربُ زيداً أمس أو غداً، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾^(١١٢) وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْفَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾^(١١٣) وما ذاك الإطلاق إلا لوقوع الوصف المشتق صلةً للموصول، والصلة يجب أن تكون جملة، فوجب تأويله بفعل ليكون في حكم الجملة الفعلية الواجبة، لذلك فإن الفعل الماضي أو الفعل المضارع يتم بمثلها هذا الواجب، ولا فرق^(١١٤).
عاشرًا: الجمع بين آل والإضافة في اسم الفاعل المفعول عمل فعله. يقتضي أن تكون آل اسماً موصولاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(١١٥)؛ لأنها لو كانت للتعريف لكان اسم الفاعل مهنماً؛ لأن المفعول نكرة لا يتعرّف، ولكانت إضافته إضافة محضة، فيلزم من هذا الافتراض الجمع بين معرفين هما آل والإضافة المحضة، وهو أمر لا يجوز. وخلاصة هذا الدليل الافتراضي العقلي أن يقال: إن اسم الفاعل المتّصل بآل إذا وقع موقعاً يجب فيه تكثيره فإنه يجب إعماله، ويجب أن تكون آل المُنْتَبِئَة به موصولة لا معرفة، ووجوب التكثير حاصل من مقتضى الفرار من الجمع بين معرفين كما ترى.

وقارن بين هذا الدليل والدليل الثاني عشر الذي تقدّم ذكره^(١١٦).

ويستفاد من هذا الخلاف حول اسمية آل أو حرفيتها أن كلا الفريقين مجمعون على أن تعريف اسم الفاعل بآل المعرفة مبطل لإعماله عمل فعله، موجب لإعماله. فالجمهور القائلون باسمية آل قد أوجبوا له التكثير حين ذهبوا إلى نفي التعريف بآل عنه، وأما القائلون بحرفية آل المعرفة فهم متفقون على أن اسم الفاعل المعرفة بآل مهنم غير مفعول عمل فعله، وهؤلاء اختلفوا في عامل المفعول بعده، فالأخفش^(١١٧) يرى أن المنصوب بعده شبيه بالمفعول به وليس مفعولاً به، والمازني^(١١٨) يرى أنه معمول لفعل محذوف مقدّر.

نتائج البحث:

١. أن النحويين حين وصفوا الفعل بالتكثير لا يقصدون حقيقة النكرة، بل يريدون أنه يشبه اسم النكرة؛ فيجري مجراها وينوب منابها.
٢. أن الفعل يشبه النكرات لا المعارف من الأسماء.

٣. أَنَّ الفعلَ المضارعَ أَشْبَهَ اسمَ النكرةِ لا المعرفة؛ فأعرب كما تُعربُ الأسماء.
٤. أَنَّ الأسماءَ النكراتِ تُشَبِّهُ الفعلَ فتعملُ عملَه، وَأَنَّ المعارفَ ليستُ كذلك.
٥. إذا جرى الفعلُ مَجْرَى الاسمِ المَعْرِفِ، ووقعَ موقعَه؛ فالاسمُ المَعْرِفُ مُنْزَلٌ مُنْزِلَةُ النكرةِ، ومُضَمَّنٌ معناها.
٦. أَنَّ الجُمْلَ نَكَرَاتٌ، والفعلُ لا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، والاسمُ الموصولُ يَتَعَرَّفُ بِأَلْ لا بجُمْلَةِ الصِّلةِ المنكورةِ.
٧. أَنَّ اسمَ النكرةِ في باب الإعرابِ هو الأصلُ، والفعلُ المضارعُ فرعٌ منه.
٨. أَنَّ الفعلَ المضارعَ في باب الإعمالِ هو الأصلُ، واسمُ النكرةِ المَعْمَلَةُ فرعٌ منه.
٩. أَنَّ إعمالَ اسمِ الفاعلِ المُتَنَّى والمجموعِ عَمَلٌ فعلِه ضعيفٌ؛ لِأَنَّ الفعلَ لا يُتَنَّى ولا يُجمَعُ؛ وَلِأَنَّ فيه حملاً على لغةِ أكلوني البراغيثُ، وإذا تَقَدَّمَ عليه المُسْنَدُ إليه عَمَلٌ فعلِه بلا ضَعْفٍ.
١٠. أَنَّ التَّنْكِيرَ يُقَرِّبُ اسمَ الفاعلِ من مُشَابَهَةِ فعلِه؛ فَيُشْتَرِطُ لإعمالِه عَمَلٌ فعلِه أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.
١١. أَنَّ التعريفَ بالإضافةِ المحضةِ أو بِأَلْ المَعْرِفَةِ يُبْعِدُ اسمَ الفاعلِ عن مُشَابَهَةِ فعلِه فَيُهْمَلُ ولا يُعْمَلُ.
١٢. جَمْعُ أدلَّةِ تَنكِيرِ اسمِ الفاعلِ المَعْمَلِ المُضَافِ، وَذِكْرُ الشواهد.
١٣. جَمْعُ ما تَفَرَّقَ من أدلَّةِ تَنكِيرِ اسمِ الفاعلِ المَعْمَلِ المُتَنَبِّسِ بِأَلْ، وَذِكْرُ الشواهد.
١٤. اتَّفَقَ النَحْوِيُّونَ أَجْمَعُونَ على وجوب تَنكِيرِ اسمِ الفاعلِ المَعْمَلِ المُضَافِ؛ وَأَنَّ إضافَتَه لفظيَّةٌ، أي: على نيَّةِ الانفصالِ دائماً.
١٥. اتَّفَقَ جمهورُ النَحْوِيِّينَ على وجوب تَنكِيرِ اسمِ الفاعلِ المُتَّصِلِ بِأَلْ الموصولةِ، وعلى وجوبِ إعمالِه مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ بِجُمْلَةٍ فعلِيَّةٍ وجوباً؛ والجُمْلُ نَكَرَاتٌ.
١٦. إذا وَقَعَ اسمُ الفاعلِ في موقعٍ يَجِبُ فيه التَّنْكِيرُ فَيَجِبُ إعمالُه، وإذا وَجَبَ فيه التعريفُ وَجَبَ إهمالُه.
١٧. أَجْمَعَ النَحْوِيُّونَ على أَنَّ اسمَ الفاعلِ المُتَنَبِّسِ بِأَلْ المَعْرِفَةِ مُهْمَلٌ غيرُ مُعْمَلٍ.
١٨. تَوَصَّلَ البَحْثُ إِلَى أَنَّ من أدلَّةِ إعمالِ وتَنكِيرِ أسماءِ الفاعلِينَ الجَمْعَ بين أَلْ والإضافةِ فيه، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾، وهو دليلٌ عقليٌّ.

الهوامش:

- (١) ينظر شرح اللمع / ٣٤ (٧).
- (٢) ينظر: الخصائص ٢/٢٩٩.
- (٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٩٠.
- (٤) ينظر: ١/٩٩.
- (٥) ينظر: الخصائص ٣/٢٣٣.
- (٦) ينظر: شرح المفصل ١/٢٤.
- (٧) ينظر: شرح اللمع / ٣٤.
- (٨) ينظر: المقتصد / ١/١٧٤.
- (٩) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٩٠.
- (١٠) ينظر: الخصائص ٣/٢٣٣.
- (١١) ينظر: الديوان / ٧٠، والكتاب ١/٣٧٢، وشرح الكافية للرضي ١٧/٢.
- (١٢) ينظر: التصريح ١/٣٧٣.
- (١٣) ينظر: الإيضاح / ١١٩-١٢٠.
- (١٤) ينظر: الإنصاف ١/٣٦٣.
- (١٥) ينظر: ١/١٧٦.
- (١٦) ينظر: سر الصناعة / ١/٣٥٣-٣٥٤.
- (١٧) ينظر: دلائل الإعجاز / ١٥٨.
- (١٨) ينظر: الأشباه والنظائر ١/١٧٦-١٧٧.
- (١٩) ينظر: سورة آل عمران / ٩٦.
- (٢٠) نقل السيوطي كلام ابن هشام عنه من تذكرته، ينظر: الأشباه والنظائر ١/١٧٦.
- (٢١) ينظر: المقاصد الشافية ١/٢٥٠.
- (٢٢) ينظر: أسرار العربية للأنباري / ٢٦، وشرح الألفية لابن الناظم / ٣١.
- (٢٣) ينظر: الكتاب ١/١٤.
- (٢٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٥، وشرح الكتاب للرماني ١/٤٩.
- (٢٥) ينظر: أسرار العربية للأنباري / ٢٥، وشرح الألفية لابن الناظم / ٣١.
- (٢٦) ينظر: المقاصد الشافية ٤/١٢، وأوضح المسالك ٣/٨٤.
- (٢٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٣.
- (٢٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢١، والمقاصد الشافية ٤/٢٦٩.
- (٢٩) ينظر: المرجع السابق.
- (٣٠) ينظر: المقتصد ١/٤٤٧، والإنصاف ١/٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠.
- (٣١) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/١٠٧٤.
- (٣٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٤١٦.
- (٣٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٣.
- (٣٤) ينظر: التذليل والتكميل ١٠/٣٠٥، وشرح الألفية للمرادي ١/٤٦٨.
- (٣٥) ينظر: شرح المفصل ١/٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٣، وشرح الكافية للرضي ١/٢٢٥.
- (٣٦) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٤٦٠.
- (٣٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٥.
- (٣٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.
- (٣٩) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٧٤.
- (٤٠) ينظر: التذليل والتكميل ١٠/٣٠٤.
- (٤١) ينظر: الأصول ١/١٢٦، وشرح الكافية للرضي ١/٢٢٥، وتعليق الفرائد للداميني ٣/١٨.
- (٤٢) ينظر: شرح قطر الندى / ٢٤٢.
- (٤٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك / ١٣.

- (٤٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٨/١٠، وينحوه كان يقول ابن السراج في الأصول ١٢٦/١.
- (٤٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٤/، والتصريح ٦٦/٢.
- (٤٦) ينظر: شرح الألفية ٤٢٤.
- (٤٧) ينظر: أوضح المسالك ٢١٩/٣.
- (٤٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١.
- (٤٩) ينظر: الإنصاف ٥٦/١، والتصريح ٦٦/٢.
- (٥٠) ينظر: الكتاب ١٣١/١.
- (٥١) ينظر: الكتاب ١٦٤/١.
- (٥٢) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ١٠٣٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٤١٩/٣، والمقاصد الشافية ٢٦٢/٤، والهمع ٢٧١/٤.
- (٥٣) ينظر: الكتاب ٤٢٥/١.
- (٥٤) ينظر: المصدر السابق.
- (٥٥) ينظر: الكتاب ١٦٦/١.
- (٥٦) ينظر: الألفية باب الإضافة.
- (٥٧) ينظر: ١٠٤٥/٢.
- (٥٨) ينظر: ٢٣/٤.
- (٥٩) ينظر: الديوان / ٥٩٥، والكتاب ٤٢٧/١، ومعاني القرآن للفراء ١٥/٢، والحل في شرح أبيات الجمل ١٢٤/، والتصريح ٢٨/٢.
- (٦٠) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢٢٣/٢.
- (٦١) ينظر: الكتاب ١٦١/٢، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٤/١.
- (٦٢) ينظر: شرح الكتاب للرماني ٤٧٣/١، ومنهج السالك ١٢٤/٣، وتاج العروس مادة (كل).
- (٦٣) ينظر: الكتاب ٤٢٦/١، والمقتصد ٤٥٧/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٣/١، والمقاصد الشافية ٢٣/٤.
- (٦٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٥٠/٢، والتصريح ٤٤/٢.
- (٦٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، ومنهج السالك ١٣٤/٣.
- (٦٦) ينظر: سورة المائدة / ٩٥.
- (٦٧) ينظر: سورة الأحقاف / ٢٤.
- (٦٨) ينظر: الديوان ٢٣/، والكتاب ١٦٨/١، وشرح الكتاب للرماني ٤٧٣/١، والاقتضاب ٢١/٣، وتخليص الشواهد ٣٦٥/، والتصريح ٢٢٥/١.
- (٦٩) ينظر: السليك بن السليكة أخباره وشعره / ٥٤، والكتاب ١٦٧/١، وشرح الكتاب للرماني ٤٧٣/١.
- (٧١) ينظر: الكتاب ٤٢٥-٤٢٦.
- (٧٢) ينظر: الديوان / ٥٥٤، والمقتصد / ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٤١/١.
- (٧٣) ينظر: الديوان // ٢٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١١/١.
- (٧٤) ينظر: سورة آل عمران / ١٨٥.
- (٧٥) ينظر: الكتاب ١٦٦/١.
- (٧٦) ينظر: شرح الكتاب ٤٧١/١.
- (٧٧) ينظر: سورة مريم / ٩٣.
- (٧٨) ينظر: الكشف ٤٢٥/٢.
- (٧٩) ينظر: البحر المحيط ٤٦٠/٣.
- (٨٠) ينظر: البحر المحيط ٣٠٣/٧.
- (٨١) ينظر: أوضح المسالك ٨٩/٣.
- (٨٢) ينظر: سورة الحج / ٩.
- (٨٣) ينظر: الديوان ٧٣٧/، والكتاب ١٦٧/١، وشرح الكتاب للرماني ٤٧٢/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٢١/١.
- (٨٤) ينظر: شعر الزبرقان بن بدر وعمر بن الأهم / ٣٩، والكتاب ١٦٧/١، وشرح الكتاب للرماني ٤٧٢/١.
- (٨٥) الديوان / ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ١٢٩/٧، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٧٢/٣، والمقاصد النحوية للعيني ٩٤/٣.
- (٨٦) أشار إليه ابن مالك دون تفصيلِ ضمن أدلةٍ تَمَحُّضٍ إضافةً لأفعالِ التفضيلِ، وأضفتُ إلى كلامه بيانَ وجهِ الاستدلالِ بذلك. ينظر شرح التسهيل ٢٢٩/٣.
- (٨٧) ينظر: سورة الحج / ٣٥.

- (٨٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٩٠/٢، وأوضح المسالك ٩٢/٣.
- (٨٩) ينظر: ص ٩.
- (٩٠) ينظر: سورة الزمر/ ٣٨.
- (٩١) ينظر: الآية السابقة.
- (٩٢) ينظر: سورة الصف/ ٨.
- (٩٣) ينظر: سورة الطلاق/ ٣.
- (٩٤) ينظر: حروف المعاني للزجاجي/ ٢٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١.
- (٩٥) ينظر: الكتاب ١٣٠/١.
- (٩٦) ينظر: شرح الألفية للمرادي ١٥٣/١، وأوضح المسالك ١٥٣/١.
- (٩٧) ينظر: التصريح ١٣٧/١.
- (٩٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٣/١، والتذيل والتكميل ٦٢/٣.
- (١٠٠) ينظر: المقاصد الشافية ٤٤٧/١، وفيه: الضاربة، وهو خطأ.
- (١٠١) قاله أبو حيان في التذيل والتكميل ٦٠/٣.
- (١٠٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١.
- (١٠٣) ينظر: سورة العاديات/ ٣-٤.
- (١٠٤) ينظر: سورة الحديد/ ١٨.
- (١٠٥) ينظر: شرح الألفية/ ٨٧.
- (١٠٦) ينظر: شرح الجمل ١٧٩/١.
- (١٠٧) ينظر: الكتاب ١٨٦/١، وإصلاح المنطق/ ٦٣، وجمل الزجاجي/ ٨٩، والهمع ١٦٨/١.
- (١٠٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٢/٣.
- (١٠٩) ينظر: الكتاب ١٨٦/١.
- (١١٠) ينظر: التذيل والتكميل ٦١/٣.
- (١١١) ينظر: الإنصاف ٥٢١/٢، والتصريح ٣٨/١، وليس في ديوانه.
- (١١٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٠١/١.
- (١١٣) أشار إلى مثله ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٠/١، والرضي في شرح الكافية ١٣/٣.
- (١١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١.
- (١١٥) ينظر: سورة النساء/ ٧٥.
- (١١٦) ينظر: سورة الحج/ ٥٣.
- (١١٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣.
- (١١٨) ينظر: سورة الحج/ ٣٥.
- (١١٩) ينظر: ص ١٤.
- (١٢٠) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٠/٣، والتذيل والتكميل ٥٩/٣.
- (١٢١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٥٨٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٢٠/٣.

المصادر والمراجع

- ١- أسرار العربية، لابن الأنباري، ت/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣- إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط/ الرابعة، دار المعارف.
- ٤- الأصول في النحو، لابن السراج، ت/ عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ.
- ٥- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، ت/ مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، ط/ الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، عام ١٩٩٠ م.
- ٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، عام ١٩٩٢ م.
- ٨- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت/ د. مازن المبارك، ط/ السادسة، عام ١٤١٦ هـ، دار النفائس.
- ٩- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، عناية/ صدقي محمد جميل، دار الفكر.
- ١٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ت/ د. عياد الثبتي، ط/ الأولى، دار الغرب الإسلامي.
- ١١- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، ت/ مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ١٢- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، ت/ عباس الصالحي، ط/ الأولى.
- ١٣- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، ت/ د. حسن هندوي.
- ١٤- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية يس العلمي، دار الفكر.
- ١٥- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للدمايني، ت/ محمد المفدى، ط/ الأولى، عام ١٤٠٣ هـ.
- ١٦- الجمل في النحو، للزجاجي، ت/ د. علي توفيق الحمد، ط/ الخامسة، عام ١٤١٧ هـ، مؤسسة الرسالة.
- ١٧- حروف المعاني، للزجاجي، ت/ د. علي توفيق الحمد، ط/ الثانية، عام ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الرسالة.
- ١٨- الحل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، ت/ د. مصطفى إمام، ط/ الأولى، نشرة/ مكتبة المتنبي.
- ١٩- الخصائص، لابن جني، ت/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٢٠- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ت/ د. محمد التتجي، ط/ الأولى، عام ١٤١٥ هـ.
- ٢١- ديوان الأخطل، عناية/ عبد الرحمن المصطاوي، ط/ الأولى ١٤٢٣ هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٢- ديوان جرير، نشرة/ محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس، بدون تاريخ.
- ٢٣- ديوان ذي الرمة، عناية/ كارليل هنري، عالم الكتب.
- ٢٤- ديوان الفرزدق، نشرة/ عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٢٥- ديوان لبيد، ت/ حمدو طماس، الناشر/ دار المعرفة، ط/ الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ٢٦- ديوان النابغة الذبياني، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ الثالثة، دار المعارف.
- ٢٧- سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت/ د. حسن هندوي، ط/ الأولى، عام ١٤٠٥ هـ، دار القلم، دمشق.
- ٢٨- السليك بن السلعة أخباره وشعره، ت/ حميد آدم وآخرين، ط/ الأولى، مطبعة العاني، بغداد.
- ٢٩- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ت/ د. محمد الريح هاشم، ط/ الأولى، عام ١٤١٦ هـ، دار الجيل، بيروت.
- ٣٠- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ عام ١٤١٩ هـ، دار التراث.
- ٣١- شرح الألفية، لابن الناظم، ت/ د. عبد الحميد السيد، دار الجيل.
- ٣٢- شرح الألفية، لابن قاسم المرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة، ط/ الأولى، عام ١٤٢٨ هـ، دار مكتبة المعارف، بيروت.
- ٣٣- شرح التسهيل، لابن مالك، ت/ عبد الحميد السيد، ومحمد المختون، ط/ الأولى، عام ١٤١٠ هـ.
- ٣٤- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت/ صاحب أبو جناح.
- ٣٥- شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، ومعه حاشية.

Resources and References

- 1- Asrar Al-Arabiya, by Ibn Al-Anbari, T/ Muhammad Bahja Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy in Damascus.
- 2- The analogies and analogies in grammar, by Al-Suyuti, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Edition, Beirut.
- 3- Reform of Logic, by Ibn Al-Skeet, t / Ahmed Shaker and Abd al-Salam Haroun, i / the fourth, Dar al-Maaref.
- 4- Origins in Grammar, by Ibn Al-Sarraj, T. / Abdul-Hussein Al-Fatli, third edition, 1417 AH.
- 5- Al-Iqtib in explaining the literature of the writers, by Ibn Al-Sayyid Al-Batusi, T/ Mustafa Al-Sakka and Dr. Hamed Abdul Majeed, i / the first, General Cultural Affairs House, Baghdad, 1990 AD.
- 6- Fairness in matters of disagreement, by Ibn Al-Anbari, T/ Muhammad Mohi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Fikr.
- 7- Explain the paths to Alfiya Ibn Malik, by Ibn Hisham Al-Ansari, T. / Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid, Al-Masaba Al-Asriya, Beirut, 1992 AD.
- 8- Clarification in the Reasons of Syntax, by Abu Al-Qasim Al-Zajji, T/D. Mazen Al-Mubarak, 6th Edition, 1416 A.H., Dar Al-Nafais.
- 9- Al-Bahr Al-Moheet fi Tafsir, by Abu Hayyan, Inat / Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr.
- 10- Al-Basit fi Sharh Al-Zajji's Camel, by Ibn Abi Al-Rabee', T/D. Ayad Al-Thubaiti, I / Al-Oula, Dar Al-Gharb Al-Islami.
- 11- The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary, by Mortada Al-Zubaidi, t / a group of investigators, publisher: Dar Al-Hedaya.
- 12- Clearing the evidence and summarizing the benefits, by Ibn Hisham Al-Ansari, T. / Abbas Al-Salihi, I / Al-Oula.
- 13- Appendix and Supplementation in the Explanation of the Book of Tas'eel, by Abu Hayyan, T/D. Hassan Hindawi.
- 14- The statement on the clarification, by Sheikh Khaled Al-Azhari, and in its margin, Yassin Al-Alimi, Dar Al-Fikr.
- 15- Al-Faraid's Commentary on Facilitating Benefits, by Al-Damamini, T/ Muhammad Al-Mufdi, I/ Al-Oula, 1403 AH.
- 16- Sentences in Grammar, by Al-Zajzi, T/D. Ali Tawfiq Al-Hamad, I / Fifth Edition, 1417 A.H., Al-Resala Foundation.
- 17- Letters of Meanings, by Al-Zajzi, T/D. Ali Tawfiq Al-Hamad, second edition, 1406 A.H., Al-Resala Foundation.
- 18- Al-Halal fi explaining the verses of the camel, by Ibn Al-Sayyid Al-Batusi, T/D. Mustafa Imam, I / Al-Oula, Bulletin / Al-Mutanabbi Library.
- 19- Characteristics, by Ibn Jinni, T/ Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
- 20- Evidence of Miracles, by Abdel-Qaher Al-Jarjani, d. Muhammad Al-Tanji, i / the first, 1415 AH.
- 21- Diwan Al-Akhtal, Intent / Abdul Rahman Al-Mastawi, I / Al-Awwal 1423 A.H., Dar Al-Marefa, Beirut.
- 22- Diwan Jarir, Bulletin / Muhammad Ismail Al-Sawy, Dar Al-Andalus, no date.
- 23- Diwan of Dhi Al-Rama, Attention / Carlyle Henry, The World of Books.
- 24- Diwan Al-Farazdaq, Bulletin/ Abdullah Al-Sawy, Great Trade Library, Cairo, undated.
- 25- Diwan Lapid, T/ Hamdo Tammam, publisher/ Dar Al Marefa, I/ Al Oula, 1425 AH.
- 26- Diwan of Al-Nabigha Al-Dhibiani, T/ Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Volume 3, Dar Al-Maaref.
- 27- The Secret of the Syntax Industry, by Ibn Jinni, T/D. Hassan Hindawi, I / Al-Oula, 1405 A.H., Dar Al-Qalam, Damascus.
- 28- Al-Silik bin Al-Silaka, his news and poetry, T/ Hamid Adam and others, I/ Al-Oula, Al-Ani Press, Baghdad.
- 29- Explanation of the verses of Sibawayh, by Ibn Al-Sirafi, d. Muhammad Al-Rih Hashem, I / Al-Oula, 1416 AH, Dar Al-Jeel, Beirut.
- 30- Explanation of Alfiya Ibn Malik, by Ibn Aqil, t / Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, i / 1419 AH, Dar al-Turath.
- 31- Explanation of the Millennium, by Ibn Al-Nazim, T/D. Abdel Hamid El-Sayed, House of Generation.
- 32- Explanation of the Millennium, by Ibn Qasim Al-Muradi, T/D. Fakhr Al-Din Qabawah, I / Al-Oula, 1428 A.H., Dar Al-Maaref Library, Beirut.
- 33- Explanation of Tas'heel, by Ibn Malik, T. / Abdul Hamid Al-Sayed, and Muhammad Al-Makhtoun, I / Al-Oula, 1410 AH.
- 34- Explanation of Jamal Al-Zajji, by Ibn Asfour, T/ Sahib Abu Jinnah.
- 35- Explanation of Qatar Al-Nada, by Ibn Hisham Al-Ansari, with a footnote.

**Tikrit University
College of Arts**



Journal of Al- Farahidi's Arts

**A Quartly Academic Journal
of
The College of Arts - Tikrit**

ISSN: 2074-9554 (Print)

ISSN: 2663-8118 (Online)

**Deposit Number in The National Library and
Documents in Baghdad: 1602 For Year: 2011**

Volume (14) Issue (49) March 2022 First Part